



The role of ISA315 auditing in reducing the risks of electronic operations

Prof. Dr. Mohammed A. Al-Azzawi

Duaa N. Al-Delfi

Dhuha f. al-tmimi

Post-Graduate Institute for Accounting & Financial Studies, University of Baghdad

Department of Internal Control and Auditing, University of Baghdad

Federal board of supreme Audit

Mohamed.ibrahim@coadec.uobaghdad.edu.iq

Doaa.Naji2101p@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Taimkefah115@gmail.com

Abstract:

The research aims to measure the role of auditing according to ISA315 in reducing the risks of electronic operations associated with penetration and manipulation as well as data loss. To achieve the objective of the research, external auditors were selected as a research community. A questionnaire was used that was distributed to a sample of external auditors working in Iraq to show the extent of the contribution of the International Auditing Standard 315 in enhancing the work of the external auditor in reducing the risks of the resulting electronic operations by stating the opinions of external auditors and analyzing the data and answers obtained using statistical methods to show the relationship and degree of impact between the above-mentioned standard and reducing the risks of electronic operations.

The researchers reached several conclusions, the most important of which is the existence of a direct relationship between auditing using the international audit standard 315 and the risks of electronic operations, which reflects the importance of applying the standard in the audit process.

The research made a set of recommendations, the most important of which is that it is better for the auditor to use International Auditing Standard 315 in addition to other international and local auditing standards side by side in order to ensure the efficiency of the audit process and reduce the risks of electronic operations to the minimum extent possible.

Keywords: Audit, Electronic Operations Risks, International Auditing Standard 315.

دور التدقيق وفقاً لمعيار ISA315 في الحد من مخاطر العمليات الالكترونية

ضحى فاضل حسين

دعاء ناجي جعفر

أ.د. محمد عبد الله ابراهيم

ديوان الرقابة المالية الاتحادية

قسم الرقابة والتدقيق الداخلي/ جامعة بغداد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية
والمالية/ جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث الى قياس دور التدقيق وفقاً لمعيار ISA315 في الحد من مخاطر العمليات الالكترونية المرتبطة بالاختراق والتلاعب وكذلك فقدان البيانات. ولتحقيق هدف البحث تم اختيار المدققين الخارجيين كمجتمع للبحث وتم استخدام استبانة تم توزيعها على عينة من المدققين الخارجيين العاملين في العراق لبيان مدى مساهمة معيار التدقيق الدولي ٣١٥ في تعزيز عمل المدقق الخارجي في الحد من مخاطر العمليات الالكترونية الناتجة من خلال بيان آراء المدققين الخارجيين و تحليل البيانات والاجابات التي تم الحصول عليها باستعمال الأساليب الإحصائية لبيان العلاقة ودرجة التأثير بين المعيار المشار اليه اعلاه والحد من مخاطر العمليات الالكترونية.

وقد توصل الباحثون الى عدة استنتاجات أهمها وجود علاقة طردية ما بين التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ و مخاطر العمليات الإلكترونية مما يعكس أهمية تطبيق المعيار في عملية التدقيق.

وقدم البحث مجموعة من التوصيات أهمها انه يستحسن للمدقق استخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ بالإضافة الى معايير التدقيق الدولية والمحلية الأخرى جنباً الى جنب من اجل ضمان كفاءة عملية التدقيق وتخفيض مخاطر العمليات الإلكترونية الى ادنى حد ممكن.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، مخاطر العمليات الإلكترونية، معيار التدقيق الدولي ٣١٥.

المقدمة:

أحدث التطور المتسارع في تقنيات المعلومات والاتصالات إلى توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في تسجيل ومعالجة العمليات المالية، مما انعكس ذلك على بيئة العمل المحاسبي والتدقيقي بشكل مباشر. حيث ساهم هذا التحول في إنجاز العمليات بشكل اسرع واكثر دقة عما كان عليه، في المقابل ولد مجموعة جديدة من المخاطر الإلكترونية، منها مخاطر الاختراق، و خطر التلاعب بالبيانات، وخطر فقدان المعلومات، خاصة عند ضعف الضوابط الرقابية الإلكترونية في البيئة المحلية التي لازالت تعد بيئة ناشئة إلكترونياً، مما زاد من تعقيد مهام التدقيق ورفع مستوى المخاطر المرتبطة بها.

وفي ظل ذلك برزت أهمية دور التدقيق الخارجي في تحديد وتقييم مخاطر العمليات الإلكترونية التي قد تؤدي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية. ويُعد معيار التدقيق الدولي رقم (٣١٥) "تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها" من أهم المعايير التي يعتمد عليها المدقق في هذا المجال لتحديد وتقييم المخاطر، حيث يركز على ضرورة فهم بيئة تقنية المعلومات، ونظم العمليات الإلكترونية، والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات، بما يمكن المدقق من التعرف على مصادر مخاطر العمليات الإلكترونية وتقييم آثارها المحتمل على القوائم المالية وعلى عمل المدقق.

يساعد معيار ISA 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية من خلال إلزام المدقق بفهم كيفية تصميم وتشغيل الأنظمة الإلكترونية، وتحديد نقاط الضعف في الضوابط الرقابية، وتقييم مخاطر الغش والأخطاء الناشئة عن استخدام التكنولوجيا. كما يُعد هذا الفهم أساساً لتخطيط إجراءات التدقيق اللاحقة وفق معيار ISA 330 ، وبما يضمن الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وملائمة في بيئة العمليات الإلكترونية.

وعليه، فإن دراسة دور التدقيق وفق معيار ISA 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية تُعد من الموضوعات المهمة في البيئة المحلية ، لما لها من تأثير في تعزيز موثوقية المعلومات المالية، وتحسين جودة عملية التدقيق، ودعم ثقة المستخدمين في التقارير المالية في ظل التحول الرقمي المتزايد.

ولغرض تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى اربع مباحث حيث خصص المبحث الاول منه الى منهجية البحث والدراسات السابقة واسهامة البحث الحالي المبحث الثاني تناول التعريف بالتدقيق ومعيار التدقيق الدولي 315 والتعرف على ماهية مخاطر العمليات الإلكترونية في حين تضمن المبحث الثالث منه تحليل العلاقة بين التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 315 والحد من مخاطر العمليات الإلكترونية وأخيراً تناول المبحث الرابع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث.

المبحث الاول / منهجية البحث ودراسات سابقة واسهامة البحث الحالي

تعد المنهجية جزءاً جوهرياً وحيوي في البحث اذ تعد الآلية التي يستخدمها الباحثين في تنظيم واعداد البحث بغية تحقيق الاهداف التي يروم تحقيقها ، اذ توضح الاسس التي تم الاستناد اليها لتحقيق هذا البحث ،حيث يتناول هذا الفصل مبحثين الاول تضمن منهجية البحث التابعة من قبل الباحثين وتضمن المبحث الثاني اهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.

١- منهجية البحث :

١-١-٢ مشكلة البحث: في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة وزيادة الاهتمام بالتعاملات الالكترونية، أصبحت العمليات الالكترونية وسيلة مهمة لتلبية متطلبات الافراد والمؤسسات بغية انجاز المعاملات بسهولة وسرعة مع الحفاظ على

الدقة والامان. ومع ذلك، تواجه المدقق الخارجي تحديات في وجود مخاطر مرتبطة بالعمليات الالكترونية وآلية التعرف عليها، مما سبق تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :-

١-١-١ هل يؤثر استخدام معيار التدقيق الدولي 315 على عملية التدقيق؟
١-١-٢ هل أن التزام المدقق الخارجي بتطبيق معيار التدقيق الدولي 315 يساهم في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية في البيئة المحلية؟

١-١-٢ أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في تقديم رؤى علمية حول الدور الذي تشغله العمليات الإلكترونية في الوقت الحاضر وما يرافقه من مخاطر إلكترونية تؤثر في موثوقية المعلومات المالية وفي عمل المدقق الخارجي ، ويسهم البحث في توضيح دور التدقيق الخارجي، ولاسيما وفق معيار التدقيق الدولي (ISA 315)، في تحديد وتقييم مخاطر العمليات الإلكترونية والحد منها، بما يعزز جودة التدقيق وموثوقية التقارير المالية وبالتالي تعزيز ثقة مستخدمي هذه التقارير وكذلك يدعم عمل المدققين والجهات الرقابية في مواجهة تحديات التدقيق في بيئة الأعمال الرقمية .

١-١-٣ أهداف البحث يهدف البحث الى :

١-٣-١ بيان دور التدقيق والمدقق الخارجي في تدقيق العمليات الالكترونية.
١-٣-٢ دراسة معيار التدقيق الدولي ٣١٥ من حيث الهدف والاهمية والنطاق والاجراءات.
١-٣-٣ دراسة مخاطر العمليات الإلكترونية وانواعها وكيفية التعامل معها مع بيان دور المدقق الخارجي في وفق معيار ٣١٥ في الحد منها

١-٣-٤ قياس دور التدقيق استناداً إلى معيار التدقيق الدولي 315 في العمل على الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية.

١-٤-١ فرضية البحث: يستند البحث على الفرضية الاتية:-

(يساهم التدقيق الخارجي باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية)

١-٤-٥ منهج البحث :يستند البحث إلى:-

١-٥-١ الجانب النظري: يعتمد على المنهج الوصفي بناءً على ما توفره المراجع والادبيات السابقة المحلية والعربية والأجنبية من تقارير ودوريات وكتب.

١-٥-٢ الجانب العملي: أعتمد الباحثين المنهج التحليلي من خلال بيانات التي تم جمعها ميدانيا باستخدام استبانة وتحليل العلاقة بين عمل المدقق الخارجي باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 ومخاطر العمليات الإلكترونية .

١-٦-١ الحدود الزمانية والمكانية:

١-٦-١ الحدود الزمانية : سنة ٢٠٢٦ .

١-٦-٢ الحدود المكانية : مراقبي الحسابات في العراق العاملين في قطاع العام والخاص .

٢- دراسات سابقة وإسهامة البحث الحالي

اولاً : دراسة (Akintoye & Araoye, 2011) "Combating E-Fraud on Electronic Payment System" دراسة منشورة في (Article in International Journal of Computer , Volume 25- No.8, July 2011) تهدف الدراسة إلى بيان أثر النمو السريع للانترنت خلال السنوات العديدة الماضية مدفوعاً بشكل أساسي بتبادل ونقل كميات هائلة من المعلومات، ويأتي ذلك نتيجة لزيادة استخدام شبكة الانترنت في العمليات التجارية ، مما أدى إلى ظهور مشاكل الاحتيال الالكتروني، وهي دراسة نظرية تحليلية قدمت نموذج مقترح لمعالجة الاحتيال الالكتروني واهم استنتاج توصلت اليه الدراسة إلى معالجة هذا الوضع من خلال تطوير نموذج لعملية الاحتيال الالكتروني بالاستعانة بالادبيات الموجودة كدليل

واستناداً إلى تعريف واسع لكل من الجريمة الإلكترونية والاحتيال الإلكتروني، وأهم توصية كانت يجب فهم الاحتيال الإلكتروني جيداً من أجل تحديد حجم المخاطر والحد منها بشكل صحيح.

ثانياً: دراسة (نايف، ٢٠٢٣)، "تدقيق النظام المصرفي الشامل وتأثيره في الكشف عن مخاطر الأعمال : بحث تطبيقي"

اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية/ جامعة بغداد ، هدف الدراسة بيان مدخل نظري للنظام المصرفي الإلكتروني الشامل ومخاطر الأعمال وتقديم برنامج تدقيق مقترح على وفق المعايير الدولية والمعايير ذات العلاقة تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف العراقية الحكومية العاملة في العراق التي تطبق النظام المصرفي الإلكتروني الشامل وكانت عينة الدراسة مصرف الرافدين و قد تم اعتماد البيانات المالية وغير المالية كأدوات جمع البيانات وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، ان اهم استنتاج توصلت له الدراسة كان هو إنَّ النظام المصرفي الشامل يساهم في زيادة فاعلية المصرف في تقديم الخدمات المصرفية الجديدة والمتنوعة، مما يجعله الحل العالمي للبنوك في المستقبل، فضلاً عند استخدام منهج التدقيق المستند على مخاطر الأعمال توصل الباحثين الى عدم فاعلية إجراءات التحول نحو تطبيق النظام لعينة البحث مما عرض المصرف إلى مخاطر مالية، مخاطر تشغيلية، مخاطر خارجية، مخاطر قانونية وسمعة ، اهم توصية كانت ان ضرورة توجه الادارة بزيادة الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات ورصد التخصيصات المالية المطلوبة لتطبيق النظام الشامل على جميع فروع المصرف وفق خطة وجدول زمني محدد، فضلاً عن ضرورة اعتماد المدقق أسلوب تدقيق يتلائم مع حجم المخاطر التي يتعرض إليها المصرف جراء تطبيق النظام المصرفي الإلكتروني .

ثالثاً: The Role of External Auditors in Improving Cybersecurity of the Companies through

Control in Financial Reporting Internal (2023، Kurniawan & Mulyawan)

دراسة منشورة في (Journal of System and Management Sciences, Indonesia, (2023) No. 1 Vol. 13) ، تهدف الدراسة الى إثراء مجال التعليم والمهنيين من خلال تقديم معلومات حول وعي المدقق، الذي يضطلع بدور محوري في الحفاظ على أمن البيانات عبر تعزيز الأمن السيبراني في البنية التحتية للشركات و بحث كيفية إدراك المدققين للمخاطر التقنية ودورهم في تحسين الأمن السيبراني كجزء من تحسين الأداء. ان مجتمع وعينة الدراسة كان المدققين الخارجيين في مدينة جاكارتا ، اندونيسيا، وتم اعتماد على الاستبانة والمقابلات كأدوات جمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب أحصائية ،وقد كان اهم استنتاج كان أن المدققين قد تطوروا وأصبحوا مرتبطين ارتباطاً وثيقاً باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يتيح فرصاً جديدة من خلال التعاون مع فريق تكنولوجيا المعلومات لتقديم معلومات أكثر كفاءة وموثوقية عبر تطبيق النظام، وأهم توصية توصلت اليها الدراسة هي يجب ان يكون محاسب والمدقق قادرين على التكيف مع التغييرات في البيئة الرقمية.

رابعاً: دراسة (هادي، ٢٠٢٤) "دور المدقق في تدقيق شركات الدفع الإلكتروني وفق معايير التدقيق الدولية / برنامج تدقيق مقترح"

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد، هدف الدراسة قياس دور المدقق الخارجي في تدقيق شركات الدفع الإلكتروني وفقاً لمعايير التدقيق الدولية واعداد برنامج مقترح وقد كان مجتمع البحث شركات التدقيق الخارجية وشركات الدفع الإلكتروني العاملة في العراق وعينة البحث تمثلت بـ (٥) شركات تدقيق خارجية و (٨) شركات الدفع الإلكتروني ، وكانت الاداة المستخدمة في جمع البيانات هي استمارة فحص لجمع البيانات المطلوبة وأهم استنتاج توصلت اليه الدراسة كان إن الاعتماد على معايير التدقيق الدولية أثناء عملية التدقيق سيكون لها اثر إيجابي ومباشر في عمل شركات الدفع الإلكتروني، وأما اهم توصية كانت هي أهمية قيام المدقق بتطبيق معايير التدقيق الدولية ومتابعة ما يتم إصداره من معايير التدقيق الدولية والمحلية ذات العلاقة بعمليات الدفع الإلكتروني من أجل مواكبة التطورات وتحسين جودة الأداء المهني .

خامساً : اسهامة البحث الحالي :

يتميز هذا البحث في عرض موضوع مخاطر العمليات الالكترونية بتوظيف معيار التدقيق الدولي (٣١٥) في عملية التدقيق للحد من مخاطر العمليات الالكترونية من خلال تعزيز فهم المدقق لطبيعة نظم المعلومات الالكترونية والضوابط الرقابية المرتبطة بها وذلك بتحليل بيئة الرقابة وتقييم المخاطر الناتجة عن العمليات الالكترونية الامر الذي ينعكس في فاعلية اجراءات الاستجابة لهذه المخاطر وتقليص احتمالية حدوث تحريفات الجوهرية.

المبحث الثاني / الاطار النظري للبحث

في ظل التطور التكنولوجي وتطور البيئة الرقمية والتجارة الالكترونية ظهرت معها مخاطر مما يتوجب على المدقق اخذها بنظر الاعتبار ووالبحث عن الية التعرف عليها واكتشافها للحد منها وتلافيها ، فيسهم التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 315 في تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهرية المرتبطة بعملية التدقيق .

يتضمن هذا المبحث التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 315 و مخاطر العمليات الإلكترونية .

١-٢ التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي ٣١٥

١-١-٢ تعريف التدقيق : ان التطور السريع الذي يشهده العالم في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والتسويقية المختلفة، بالإضافة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية، ولتلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية المتزايدة عن المعلومات المنشورة ومدى سلامتها وعدالتها ولدت الحاجة الى وجود جهة مستقلة تمتلك الخبرات والمهارات لتقييم المعلومات والتمثل بالتدقيق الخارجي. (التكريتي، ٢٠٢٢: ١١)

يعرف التدقيق الخارجي بأنه تدقيق القوائم المالية والتفاصيل المالية الأخرى على الدفاتر والسجلات والمستندات من خلال تطبيق تقنيات التدقيق القانونية المطلوبة المحددة في معايير التدقيق بهدف الحصول على أدلة تدقيق بإمتثالها لمعايير إعداد التقارير المالية ودقتها ثم تقييمها والإبلاغ عنها . (Kesimli, 2018: 3)

كذلك عرف المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكد التدقيق الخارجي للحسابات هي مشاركة مستقلة لتدقيق الحسابات يقوم بها مدقق حسابات خارجي للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية والتعبير عن رأي يهدف إلى تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية . (IAASB, International Auditing and Assurance Standards Board, 2025)

٢-١-٢ خصائص التدقيق الخارجي: يتمتع التدقيق الخارجي بعدة خصائص تتمثل بالآتي: (عايش وهاشمي، ٢٠٢٢: ٣٨)

١-١-٢-١-٢ التنظيم : حيث يمارس التدقيق الخارجي وفق إطار منظم ومنطقي يتم فيه جمع البيانات الكافية واللازمة ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية لبيان نقاط القوة والضعف فيه، ليسهل وضع برنامج نهائي للتدقيق، ثم تتم عملية الفحص وجمع الأدلة من جهة المدقق لتكوين رأيهِ وإعداد التقرير بعمله.

٢-١-٢-١-٢ عملية هادفة: اذ يهدف إلى بيان الرأي حول صحة وعدالة القوائم المالية.

٣-١-٢-١-٢ يؤدي من قبل طرف مدقق مستقل: التدقيق الخارجي مستقل عن الوحدة الاقتصادية بحيث لا تربطه بها أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

٤-١-٢-١-٢ عملية اتصال متكامل: يستوفي التدقيق الخارجي على مقومات الاتصال حيث تشتمل على طرفين هما المرسل والمستقبل، فالمرسل هو المدقق الخارجي والمستقبل هو مستخدم التقرير وذلك عن طريق تقرير المدقق الخارجي.

٣-١-٢ أهمية التدقيق الخارجي: يعتبر التدقيق أمراً مهماً بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصلحة الذين يعتمدون على القوائم المالية في بناء القرارات المهمة، وأن الجهات المستفيدة من التدقيق الخارجي هم المساهمون، الدائنون والهيئات الحكومية والسلطات الضريبية، لذا، يمكن تسليط الضوء على أهمية التدقيق الخارجي كما يلي:

١-٣-١-٢ يدعم المدقق الخارجي مصداقية التقارير المالية والغرض كونه طرف مستقل يعبر عن رأي فني محايد حول القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ويقوم بتقييم ما إذا كانت القوائم المالية معدة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق وما إذا كانت تعرض الوضع المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عادل . (Mohlala, et.al 2018)

٢-٣-١-٢ يعمل المدقق الخارجي على إبلاغ نتائج التدقيق للجهات المعنية ويتم تحقيق هذا التواصل من خلال التقرير الذي يقوم المدقق بإعداده.

٣-٣-١-٢ العمل على زيادة الثقة وضمان دقة وكفاية المعلومات لاتخاذ القرارات بموثوقية وتقليل مخاطر اتخاذ قرارات غير صحيحة. (قزير وسقراوي، ٢٠٢٠: ٩).

١-٢-٤ أنواع التدقيق الخارجي: تخضع الوحدات الاقتصادية لثلاثة أنواع من التدقيق الخارجي والمتمثلة بما يأتي: (ميلودي وبكرواي، ٢٠٢١: ١٩)

١-٢-٤-١ التدقيق القانوني: وهو تدقيق الحسابات الإلزامي المفروض بقوة القانون، بموجبه تلتزم الوحدات الاقتصادية التجارية بتعيين مدقق حسابات يقوم بأعمال تدقيق حساباتها.

١-٢-٤-٢ التدقيق التعاقدية: تدقيق يقوم به مدقق مهني محترف في إطار تعاقدية بطلب من أحد الأطراف المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية، للوصول الى القوائم الصحيحة.

١-٢-٤-٣ التدقيق القضائي: هو التدقيق الذي يقوم بها المدقق الخارجي بناءً على طلب المحكمة.

١-٢-٥ التدقيق وفق معيار التدقيق الدولي 315 : يتناول المعيار في نطاقه مسؤولية المدقق عن التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية، وتقييمها، في القوائم المالية .

ويهدف الى التعرف على مخاطر التحريف الجوهرية، سواءً بسبب الغش أو الخطأ، وتقييمها، على مستوى القوائم المالية ومستوى الإقرارات، مما يوفر أساساً لتصميم وتنفيذ الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهرية المقيمة. (معيار التدقيق الدولي 315 (المعدل في ٢٠١٩) : ٣-٦)

وحدد المعيار المتطلبات عند إجراء تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وكما في ادناه :-

١-١-٥-١-٢ يجب على المدقق أن يصمم وينفذ إجراءات تقييم المخاطر للحصول على أدلة التدقيق التي توفر أساساً مناسباً للتعرف على مخاطر التحريف الجوهرية وتقييمها، سواءً كانت بسبب الغش أو الخطأ، على مستويي القوائم المالية والإقرارات، وتصميم إجراءات التدقيق الإضافية وان تكون هذه الإجراءات لا تتحاز إلى الحصول على أدلة التدقيق التي قد تكون مؤيدة ولا إلى استبعاد أدلة التدقيق التي قد تكون مناقضة.

١-١-٥-٢ يجب أن تتضمن إجراءات تقييم المخاطر ما يلي:

أ- الاستفسار من الإدارة والأفراد الآخرين المعنيين داخل المنشأة، بمن فيهم الأفراد في وظيفة التدقيق الداخلي (في حال وجودها).

ب- الإجراءات التحليلية.

ج- الملاحظة والفحص المادي.

وعليه فإن أهمية المعيار تكمن في انه وجهة المدقق على جمع معلومات أساسية كافية لتقييم مخاطر التحريف الجوهرية للقوائم المالية وتصميم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية، تستخدم إجراءات تقييم المخاطر بجميع هذه المعلومات، بما في ذلك استفسارات الإدارة وإجراءات التحليل والضوابط وعمليات التفقيش وغيرها من الإجراءات في هذه المرحلة من التدقيق، يحاول المدقق فهم الزبون وبيئته بشكل كامل، بما في ذلك أهدافه وإستراتيجياته ومخاطر الأعمال ذات الصلة وطريقة تدقيق وقياس الإدارة وتتبع الأداء المالي والرقابة الداخلية للزبون، يساعد هذا الفهم المدقق على تحديد أرصدة الحسابات والعمليات التي تنطوي على مخاطر عالية للتحريف الجوهرية (محمد والعيدي، ٢٠٢٢: ٢٧٧)

حيث يغطي المعيار تحديد وتقييم الأخطاء الجوهرية من أجل ما يأتي: (International Auditing and Assurance Standards Board, 2022: 2)

أ. فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها، وإطار الإبلاغ المالي المطبق، ونظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية، من أجل التمكن من تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية.

ب. تحديد مخاطر حدوث أخطاء جوهرية.

ج. تقييم مخاطر حدوث أخطاء جوهرية

٢-٢ مخاطر العمليات الإلكترونية

٢-٢-٢-١ تعريف مخاطر العمليات الإلكترونية تعرف مخاطر الاعمال وفقاً لمعيار التدقيق الدولي 315 الفقرة (٣٠) منه بأنها المخاطر التي تنشأ عن أحداث أو الحالات أو الظروف أو أفعال مهمة والتي يمكن أن تؤثر سلباً على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها أو تنفيذ استراتيجيتها أو المخاطر الناتجة عن وضع استراتيجيات أو أهداف غير مناسبة .

تعرف مخاطر العمليات الإلكترونية بأنها سلوكيات احتيالية مرتبطة بالحاسوب بهدف تحقيق مكاسب غير مشروعة. (Graham, ٢٠٠٢)

وبالتالي فإنها تتمثل بالمخاطر التي تحدث عند التعاملات الإلكترونية بين الأطراف المختلفة كسرقة البيانات والحذف والتغيير وكذلك أعمال القرصنة الإلكترونية وهجوم الفايروسات مما تشكل تحدي وتهديد على نجاح أعمال التحول الإلكتروني في التعاملات بين جهات المختلفة . (الباحثين)

٢-٢-٢-٢ أنواع مخاطر العمليات الإلكترونية: مخاطر العمليات الإلكترونية على أنواع عديدة وهي ما يأتي :

٢-٢-٢-٢-١ المخاطر الفنية : وهي المخاطر التي تصيب أنواع المعلومات ومصادر الأدوات التي يتعامل معها من غرفة تشغيل الأجهزة ووسائل التخزين والأفراد والسرقة والتزوير والتلف والضياع والاختراق وهي انها انواع منها : (سيف الدين، ٢٠٢٢: ١٦٥)

٢-٢-٢-٢-٢-١ تقنية تدمير الموقع وتفجيره: حيث يتم ضخ الآلاف من الرسائل الإلكترونية من جهاز الكمبيوتر الخاص بمنفذ الهجوم إلى جهاز المستهلك المستهدف وذلك من أجل التأثير على سعة التخزينية هذا الضغط يؤدي إلى تدمير الموقع، وتشتت المعلومات المخزنة فيه التي تتحول مباشرة إلى حاسوب المجرم، أو تمكنه من التجول بحرية وسهولة داخل الموقع المستهدف والحصول على المعطيات والأرقام الخاصة بالبطاقة البنكية المملوكة للغير. (غباشة، ٢٠٢١: ٣٧٤)

٢-٢-٢-٢-٢-٢ القرصنة الإلكترونية: قد تكمن القرصنة في التزوير باستعمال إحدى الطرق التزوير المتمثلة في الاضافة أو الحذف أو اصطناع ألفاظ أو أرقام أو امضاءات أو أختام أو بصمات، وقد يمكن التزوير في إمكانية التزوير الكلي وتقليد بطاقة الدفع الإلكترونية أو تزوير جزئي لها وتتم عملية التزوير إما في الإشعارات أو المستندات أو إصدار وسائل دفع صحيحة بمستندات مزورة. (باشا، ٢٠١٨: ٣٩)

٢-٢-٢-٢-٢-٣ إنشاء مواقع مقلدة: ينطوي هذا الأسلوب على مخاطر كبيرة تحيط بمصلحة المستهلك بحيث يقوم هذا الأسلوب على إنشاء مواقع مبيعات مقلدة مماثلة لمواقع ويب حقيقية للبيع و التشابه بينها قد يكون كبيراً إلى حد التماثل من خلال التخطيط والبيانات والنماذج والرسومات بغرض تمويه المستهلكين والحصول على معلومات وبيانات بطاقات الائتمان وأرقامها السرية الخاصة بهم. (خالد، ٢٠١٢: ٤٨٦)

٢-٢-٢-٢-٢-٤ المخاطر القانونية : تتمحور هذه المخاطر حول انتهاك الخصوصية وغسيل الأموال وعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات الإلكترونية كما مبين ادناه:

٢-٢-٢-٢-٢-٥ انتهاك الخصوصية: الثقة اساس لنجاح التعاملات الإلكترونية حيث يعتمد النمو المستدام للعمليات الإلكترونية على ثقة المستخدم في عمليات الدفع الآمنة والمصادقية العامة للوحدة (Kishnani & Das, 2024)

إن مفهوم الخصوصية مرتبط بمفهوم حماية البيانات، فالبيانات الأسمية أو الشخصية التي تتعلق بالتعاقد الإلكتروني هي البيانات المتعلقة بالأشخاص أطراف التعاقد. (باشا، ٢٠١٨: ٤٠)

٢-٢-٢-٢-٢ غسيل الأموال: يعني التصرف في النقود، بطريقة تخفي مصدرها أو أصلها الحقيقي، وتعتبر العمليات الإلكترونية عبر الإنترنت وسيلة للتعامل غير المشروع وإجراء العديد من الصفقات المشبوهة وغير القانونية لتي تشكل صورة من صور غسيل الأموال خاصة أنها أسهل وأيسر تعاملًا مع المصارف بالضغط على المفتاح يمكن له فتح أفاق الدخول لحسابات وأنشطة مالية ومصرفية في أي جهة في العالم. (عبد المطلب، ٢٠٠٣: ٢٦١).

٢-٢-٣ دور التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية: يقع على عاتق المدقق الحصول على ما يكفي من الأدلة والقرائن حول عدالة القوائم المالية وإنها تعبر عن المركز المالي للوحدة في تاريخ اعداد القوائم المالية لمساعدة مستخدمي القوائم في اتخاذ قرارات رشيدة والابتعاد عن التضليل والتحريف.

اذ يمثل التحول الإلكتروني الكامل أو الاندماج مرحلة نهائية في التطور التكنولوجي يتم خلالها التكامل التام بين الوظائف الإلكترونية والخدمات المقدمة، اذ يتم التفاعل واتمام العمليات بين الجهة المقدمة للخدمات وتلك المستفيدة منها بشكل مباشر. (صاحب، ٢٠٢٥: ٢٣)

حيث بات بإمكان التقنيات الرقمية مساعدة المدقق على البحث في الأنظمة الرقابية التي يعتمد عليها في الوحدات ومدى كفاءته وتحديد مواطن ضعفه من جهة، وهذا بهدف التيقن من مدى مراعاة الاجراء العملي لنظام الرقابة الداخلية الذي تعتمد عليه المنشأة. كما أنها تعمل على توفير المعرفة بمواضيع الاخطاء غير المقصودة او المقصودة . (Sahib and Ibrahim, 2025: 55) واستناداً الى الفقرة (١٢/ز) من المعيار فقد عرفت بيئة تقنية المعلومات بأنها تطبيقات تقنية المعلومات والبنية التحتية الداعمة لتقنية المعلومات، وأيضاً آليات تقنية لمعلومات والموظفون المشاركون في تلك الآليات، التي تستخدمها الوحدة لدعم العمليات التجارية وتحقيق الاستراتيجيات التجارية. وتشمل: (معيار التدقيق الدولي 315 (المعدل في ٢٠١٩): ٥)

٢-١-٥-١-٢ تطبيق تقنية المعلومات هو برنامج أو مجموعة من البرامج يتم استخدامه في إنشاء العمليات أو لمعلومات، أو معالجتها أو تسجيلها أو التقرير عنها.

٢-١-٥-١-٢ تضم البنية التحتية لتقنية المعلومات الشبكة ونظم التشغيل وقواعد البيانات وما يتعلق بها من أجهزة وبرمجيات.

٢-١-٥-١-٣ آليات تقنية المعلومات هي الآليات التي تتبعها الوحدة لإدارة الوصول إلى بيئة تقنية المعلومات وإدارة لتغييرات البرمجية أو التغييرات في بيئة تقنية المعلومات وإدارة عمليات تقنية المعلومات.

وفي نفس السياق فقد ذكرت دراسة (Hadi & Ibrahim, 2026) أنه يجب على المدققين الخارجيين أن يكونوا على دراية بجميع المخاطر التي تواجه الشركات، وتقييمها من خلال دراسة التقنية و الإجراءات الإدارية التي تقوم بها الشركة، يتضمن ذلك التحقق من هيكل البنية التحتية وعمليات نظام الدفع والأمن لضمان إجراءات التدقيق الآمنة للعمليات، ومراجعة التدقيق، وإدارة المخاطر.

ان التطور التكنولوجي والتحول نحو العالم الرقمي في شتى مجالات الحياة وبضمنها عالم التجارة والذي انعكس بشكل مباشر على المحاسبة والتدقيق التي اتجهت نحو استخدام الانظمة الالكترونية في عملها وتقليل الانظمة التقليدية اليدوية بسبب المميزات التي تقدمها هذه الطرق منها السرعة والدقة في الانجاز والابتعاد عن رتابة وبطئ الانظمة اليدوية التقليدية وكذلك خفض الكلفة ، لقد ادى هذا التطور بالاضافة الى المميزات التي اضافتها هذه الانظمة فقد ولدت مخاطر اضافية مما تطلب على المدقق اخذها بنظر الاعتبار عند تنفيذ مهمة تدقيق حسابات وحدة اقتصادية معينة وتنفيذ اجراءات تدقيق تساعده في تقييم وتحديد هذه المخاطر ومدى تأثيرها على عدالة القوائم المالية. (الباحثين)

تساعد معايير التدقيق الدولية المدقق في انجاز عمله بدقة وفي اطار عمله في تحديد مخاطر العمليات الإلكترونية والية التعامل معها ذلك باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 "التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها" الذي اشار الى انه على المدقق

التعرف على المخاطر وتقييمها بشكل متكرر لتحديد متى تأثيرها وانتشارها على مستوى الارصدة والحسابات والقوائم المالية مما يوفر اساساً لتصميم وتنفيذ استجابات لمخاطر التحريف الجوهرى التي قام المدقق بتقييمها خلال تنفيذ مهمته. (الباحثين)

وتعد البيئة العراقية بيئة ذات تطور تكنولوجي يتسم بالبطء مقارنة مع دول العالم وتواجهها العديد من التحديات التي تقف عائق امام هذا التطور منها كلفة البنى التحتية اللازمة للبرامج التكنولوجية و كلف تدريب العاملين ومقاومة التغيير من قبل العاملين بالإضافة لما تتسم به هذه البيئة من مخاطر الكترونية مرتفعة بسبب ضعف البرامج الالكترونية المستخدمة مما تسهل على المهاجم سهولة الدخول اليها والتلاعب بها وعدم وجود وسائل امان وحماية قوية .

لذا تهدف هذه الورقة البحثية الى قياس الدور الذي يمارسه التدقيق عند استخدام معيار التدقيق الدولي 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية التي تحدث في البيئة المحلية ومدى جدوى استخدام المعيار في تطوير عمل التدقيق فيما يخص المخاطر الالكترونية. (الباحثين)

المبحث الثالث/ تحليل العلاقة بين دور التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية

يستعرض هذا الفصل قياس تأثير استخدام التدقيق لمعيار التدقيق الدولي ٣١٥ عند تنفيذ عملية التدقيق وبيان انعكاسه في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية في البيئة المحلية حيث تناول هذا المبحث نبذة عن مجتمع وعينة الدراسة وتحليل العلاقة بين دور التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية.

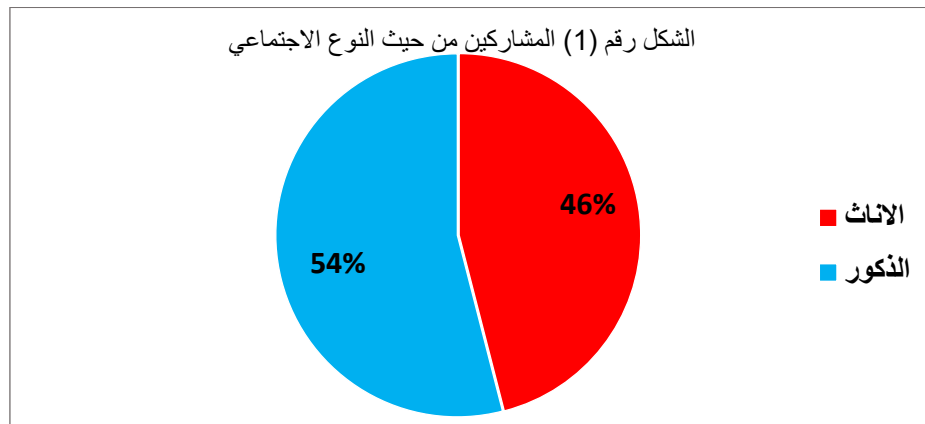
٣-١ نبذة عن المدقق الخارجي في العراق: لغرض تحقيق اهداف البحث ومعرفة مدى تأثير التدقيق في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية فقد تم اختيار مجتمع البحث المتكون من مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين العاملين في البيئة العراقية وذلك في اطار اثبات فرضية البحث وقد تم اختيار هذه الفئة لكونها الأكثر اطلاعاً على ممارسات التدقيق وفق معايير التدقيق الدولية ومن صلب اعمالهم ، وبالأخص معيار التدقيق الدولي (ISA 315) ، إضافة إلى خبرتهم العملية في تحديد وتقييم مخاطر العمليات الإلكترونية ، وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية الإلكترونية في الوحدات المختلفة.

حيث تم استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الأولية من عينة البحث بالاعتماد على اجابتهم من واقع عملهم عن طريق اعتماد عينة عشوائية، والمتمثلة بالمدققين الخارجيين ومراقبي الحسابات العاملين في العراق، نظراً لدورهم المهني المحوري في فحص العمليات الإلكترونية وتقييم المخاطر المرتبطة بها، ولا سيما في ظل التوسع المتزايد في استخدام النظم الإلكترونية في إعداد وتنفيذ العمليات المالية.

تم تصميم الاستبيان بما ينسجم مع أهداف الدراسة، وتم تقسيمها إلى محورين رئيسيين؛ تضمن المحور الأول التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي (٣١٥) بمجموع (٨) اسئلة فرعية، في حين تناول المحور الثاني أنواع مخاطر العمليات ودور التدقيق في الحد منها وبمجموع (١١) سؤال فرعي ، وبلغت عدد الاجابات التي تم الحصول عليها (١٠٠) اجابة وكما مبين ادناه وصف لأفراد العينة الذين شاركوا في الاستبيان :-

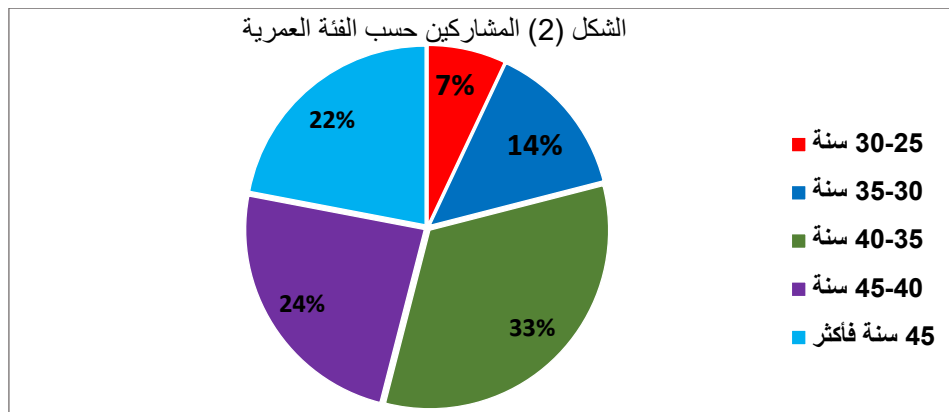
٣-١-١ وصف افراد العينة :

٣-١-١-١ من حيث النوع الاجتماعي : بلغ عدد المشاركين الذكور (٥٤) فرداً وبلغ عدد الاناث (٤٦) فرداً من اجمالي العينة البالغة (١٠٠) فرد وهذا يدل على الموضوعية والتنوع في العينة ، كما مبين في الشكل ادناه :-



المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ (Microsoft Excel 2010)

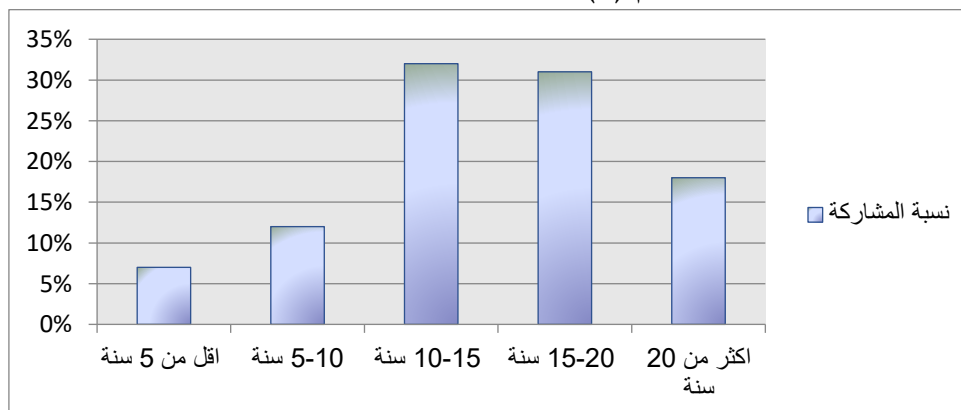
٣-١-١-٢ من حيث الفئة العمرية : بلغت اكبر نسبة مشاركة الفئة العمرية (٣٥-٤٠) سنة بنسبة (٣٣%) وهي اعلى نسبة مشاركة في الاستبيان واقل نسبة مشاركة كانت هي الفئة العمرية (٢٥-٣٠) سنة بنسبة (٧%) من اجمالي المشاركين ، كما مبين في الشكل ادناه :-



المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ (Microsoft Excel 2010)

٣-١-١-٣ من حيث سنوات الخدمة : يتضح من الشكل رقم (٣) ان اعلى نسبة مشاركة كانت من العاملين الذين لديهم خدمة (١٠-١٥) سنة واقل مشاركة كانت ممن لديهم خدمة اقل من خمس سنوات بنسبة مشاركة بلغت (٣٣% ، ٧%) على التوالي وهو مايدل على ان غالبية المشاركين في العينة يتمتعون بخبرة كافية تمكنهم من الاجابة على الاستبيان .

الشكل رقم (٣) المشاركين حسب سنوات الخدمة



المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج الـ (Microsoft Excel 2010)

٢-٣ تحليل العلاقة بين دور التدقيق استناداً لمعيار التدقيق الدولي ٣١٥ في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية ٢-٢-٣ تحليل إجابات أفراد العينة:

تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة المحورين الخاصين بمتغيرات البحث وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات وآراء أفراد العينة بناءً على إجابات أفراد العينة، وذلك لما يوفره من دقة ومرونة في التحليل الإحصائي، فكانت نتائج الإجابات فيما يخص أسئلة المحور الأول كما مبين في الجدول أدناه:-

الجدول (١) : تحليل إجابة العينة للمحور الأول

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يساهم تطبيق معيار التدقيق الدولي ٣١٥ في فهم بيئة نظم المعلومات الإلكترونية للمنشأة	٤,٠٧	٠,٦١
٢	يساعد معيار التدقيق الدولي ٣١٥ المدقق في تحديد مخاطر التحريف الجوهري الناتجة عن العمليات الإلكترونية	٤,٠٢	٠,٦٠
٣	يساعد تقييم نظام الرقابة الداخلية باستخدام معيار ٣١٥ في الحد من مخاطر الاحتيال الإلكتروني.	٤,٠١	٠,٥٩
٤	يعزز معيار التدقيق ٣١٥ قدرة المدقق على تقييم مخاطر تكنولوجيا المعلومات.	٣,٩٨	٠,٦٢
٥	يساعد فهم الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات في تقليل المخاطر الإلكترونية	٤,١١	٠,٦٩
٦	يعزز معيار التدقيق ٣١٥ في تحسين إجراءات الاستجابة لمخاطر العمليات الإلكترونية	٤,٠٣	٠,٥٩
٧	يؤدي تطبيق معيار ٣١٥ إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية الإلكترونية	٤	٠,٦٧
٨	يساعد معيار التدقيق ٣١٥ في كشف نقاط الضعف في أنظمة المعالجة الإلكترونية	٣,٨١	٠,٧٥

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد لنتائج برنامج الـ (Microsoft Excel 2010)

من خلال الجدول (١) أعلاه نلاحظ الآتي:

١. كان المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول تتراوح بين (٣,٨١ - ٤,١١) مما يدل على وجود اتفاق مرتفع بين مشاركين من أفراد العينة حول فقرات اعلاه حيث كانت اغلب الاجابات ضمن مستوى (وافق ووافق بشدة) مما يعكس هناك ادراك عالي من قبل المشاركين بدور التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي (٣١٥) في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية التي تتعرض لها الوحدات.
 ٢. كان الانحراف المعياري لفقرات المحور الأول تتراوح بين (٠,٥٩ - ٠,٧٥) وهذا يبين وجود مستوى جيد من التجانس بين آراء أفراد العينة وانخفاض مستوى تشتتهم وكانت الفقرتين (يساعد تقييم نظام الرقابة الداخلية باستخدام معيار ٣١٥ في الحد من مخاطر الاحتيال الإلكتروني، يعزز معيار التدقيق ٣١٥ في تحسين إجراءات الاستجابة لمخاطر العمليات الإلكترونية) هما الأكثر تجانساً بين فقرات المحور الأول.
 ٣. ان نتائج الوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لفقرات اعلاه يعكس نتائج مستقرة ومتجانسة نسبياً وتدل على وجود اتجاه ايجابي ومستقر لدى أفراد العينة.
- بعد تحليل ومناقشة نتائج تحليل إجابات أفراد العينة للمحور الأول، الجدول (٢) أدناه يعكس نتائج تحليل إجابات أسئلة المحور الثاني الخاص بدور التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي (٣١٥) في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية وكما في أدناه:

الجدول (٢) تحليل إجابة أفراد العينة للمحور الثاني

ت	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	يساهم التدقيق في الحد من المخاطر الفنية الناتجة عن أعطال الأنظمة الإلكترونية	٣,٨	٠,٨٣
٢	يساعد المدقق في تقييم كفاءة الضوابط التقنية والبرامج المستخدمة لحماية العمليات الإلكترونية	٣,٩	٠,٨١
٣	يساهم التدقيق في الحد من مخاطر تدمير أو تعطيل المواقع الإلكترونية للمنشأة	٣,٦١	٠,٧٢
٤	يساعد التدقيق في الكشف المبكر عن الثغرات الإلكترونية في النظام الإلكتروني للوحدة لمعالجتها	٣,٩	٠,٦٧
٥	يعزز التدقيق من قدرة المنشأة على مواجهة الهجمات الإلكترونية (القرصنة).	٣,٦٨	٠,٨٧
٦	يساعد التدقيق في اكتشاف محاولات إنشاء مواقع إلكترونية مزيفة بأسم الوحدة	٣,٦٥	٠,٩١
٧	يساهم التدقيق في الحد من مخاطر انتهاك خصوصية بيانات العملاء	٣,٨١	٠,٧٧

٨	يعزز التدقيق من الالتزام بالقوانين والتعليمات الخاصة بحماية البيانات الإلكترونية	٤,٠٥	٠,٦٦
٩	يساعد التدقيق في الحد من مخاطر غسل الأموال عبر القنوات الإلكترونية.	٣,٨٩	٠,٧٤
١٠	يساهم التدقيق في تقييم فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال الإلكترونية	٣,٩٦	٠,٦٧
١١	يعزز التدقيق من موثوقية وأمن العمليات الإلكترونية في الوحدات.	٤,١٢	٠,٥٦

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج برنامج الـ (Microsoft Excel 2010)

- من خلال الجدول (٢) أعلاه والذي يوضح تحليل اجابات افراد العينة على فقرات المحور الثاني من الاستبيان، إذ يتضح الآتي:
١. كان المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني تتراوح بين (٣,٦١ - ٤,١٢) مما يدل على وجود مستوى موافقة ايجابي جيد لدى المشاركين من افراد العينة حول فقرات اعلاه حيث كانت اغلب الاجابات ضمن مستوى (وافق) مما يعكس هناك ادراك جيد من قبل المشاركين بدور التدقيق في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية التي تتعرض لها الوحدات وكانت اعلى موافقة من نصيب الفقرة (يعزز التدقيق من موثوقية وأمن العمليات الإلكترونية في الوحدات) اذ كانت اعلى متوسط حسابي.
 ٢. كان الانحراف المعياري لفقرات المحور الاول تتراوح بين (٠,٥٦ - ٠,٩١) وهذا يبين وجود مستوى جيد من التجانس بين اراء افراد العينة وكانت الفقرتين (يعزز التدقيق من موثوقية وأمن العمليات الإلكترونية في الوحدات) هي الاكثر تجانساً بين فقرات المحور الثاني والفقرة (يساعد التدقيق في اكتشاف محاولات إنشاء مواقع إلكترونية مزيفة بأسم الوحدة) هي الاقل تجانساً بين فقرات المحور الثاني.
 ٣. تشير نتائج الوسط الحسابي مع الانحراف المعياري لفقرات اعلاه الى وجود درجة جيدة من التجانس وتدل على وجود اتجاه ايجابي ومستقر لدى افراد العينة ولم تظهر اختلافات جوهرية في تقييمهم لفقرات المحور.
 ٤. تعكس نتائج الوسط الحسابي للمحورين بوجود علاقة ذات دلالة احصائية تعكس انه للتدقيق وفق معيار التدقيق الدولي (٣١٥) دور في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية.

٣-٢-٣ اختبار فرضية البحث

لغرض اختبار فرضية البحث تم دراسة الارتباط وتحليل الانحدار بين (التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥) و (مخاطر العمليات الإلكترونية) وكما في ادناه:

٣-٢-٣-١ تحليل الارتباط Correlation Analysis

تم تحليل معامل الارتباط الخطي البسيط بين المتغيرين بهدف محاولة معرفة وجود علاقة بين المتغيرين ومعرفة اي متغير الاقوى ارتباطاً وايهما الاقل ارتباطاً وهل العلاقة معنوية ام لا ،اذ ان قيمة معامل الارتباط تتراوح ما بين $(-1, +1)$ ، حيث تشير القيمة الموجبة الى العلاقة الطردية بين المتغيرين "اي يزداد احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" والقيمة السالبة الى العلاقة العكسية "اي يقل احد المتغيرين بزيادة المتغير الاخر والعكس صحيح" وكلما اقترب المعامل من الواحد دل ذلك على قوة العلاقة وتشير العلامة (*) او (**) تشير الى وجود ثقة ومعنوية احصائية مقدارها ٩٥٪ و ٩٩٪ في المؤشر على التوالي ،ومن تحليل البيانات في جدول رقم (٣) تبين الاتي:

جدول رقم (٣): تحليل الارتباط لمتغيرات البحث

تحليل الارتباط
مخاطر العمليات الإلكترونية
التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥
**٤٧٨.٠
**الارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠.٠١

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج برنامج الـ (SPSS)

من الجدول (٣) اعلاه يتبين وجود علاقة طردية متوسطة القوة وذات معنوية احصائية بثقة مقدارها ٩٩٪ ما بين التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ و مخاطر العمليات الإلكترونية ، أي اننا نقبل فرضية البحث التي تنص " يساهم التدقيق الخارجي باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية "، اذ بلغ معامل الارتباط الخطي البسيط ٠.٤٧٨* *.

٢-٣-٢-٣ تحليل الانحدار Regression Analysis: يهدف هذا التحليل الى معرفة اثر ومعنوية المتغير الرئيسي " التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ " على المتغير التابع " مخاطر العمليات الإلكترونية " ، ويتضمن المؤشرات التالية:

١-معامل التوضيح او التفسير R^2 : ويمثل نسبة تفسير المتغير الرئيسي من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود الى العوامل الاخرى التي لم يؤخذها الباحثين بنظر الاعتبار .

٢-الاحتمال المرافق لقيمة F المحتسبة (p-value of F): وتستخدم لاختبار معنوية المتغيرات المستقلة بشكل اجمالي على المتغير التابع ،فاذا كانت قيمتها اقل من ٠.٠٥ نقبل فرضية البحث (وجود تاثير معنوي للمتغير الرئيسي على المتغير التابع) والعكس صحيح.

٣-معلمة الانحدار Regression Coefficient: وتمثل مقدار التغير في المتغير التابع اذا تغير المتغير الرئيسي بمقدار وحدة واحدة ،فاذا كانت الإشارة موجبة فالزيادة في المتغير الرئيسي تسبب زيادة في المتغير التابع واذا كانت الإشارة سالبة فالزيادة في المتغير الرئيسي تؤدي الى نقصان في المتغير التابع والعكس صحيح.

٤-الاحتمال المرافق لقيمة t المحتسبة (p-value of t): وتستخدم لاختبار معنوية المتغيرات الرئيسية بشكل فردي على المتغير التابع ،فاذا كانت قيمتها اقل من ٠.٠٥ نرفض فرضية العدم (عدم وجود تاثير معنوي) ونقبل الفرضية البديلة (وجود تاثير معنوي للمتغير الرئيسي على المتغير التابع) والعكس صحيح.ومن تحليل البيانات تبين:

جدول رقم(٤): مؤشرات تحليل الانحدار للانموذج المفترض

المتغير الرئيسي	معامل التوضيح R^2	قيمة F المحتسبة	قيمة F الجدولية	قيمة التعليل	قيمة الحدة	قيم المعلمات الحدية β_i	قيم t المحتسبة	قيم t الجدولية	التعليل
التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥	٢٣٪	٢٨.٦٨	٣.٩٤	التاثير معنوي	١.٩٤٤	٠.٤٧٩	٥.٥٣٦	١.٦٦	التاثير معنوي

المصدر: اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج برنامج ال(SPSS)

من الجدول اعلاه نلاحظ الاتي:

١-ان المتغير الرئيسي "التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥" يساهم بنسبة ٢٣٪ من التغيرات الموجودة في مخاطر العمليات الإلكترونية في العمليات الإلكترونية، اما المتغيرات الاخرى فتساهم بنسبة ٧٧٪ وهي نسبة جيدة تعكس اهمية تلك المتغيرات.

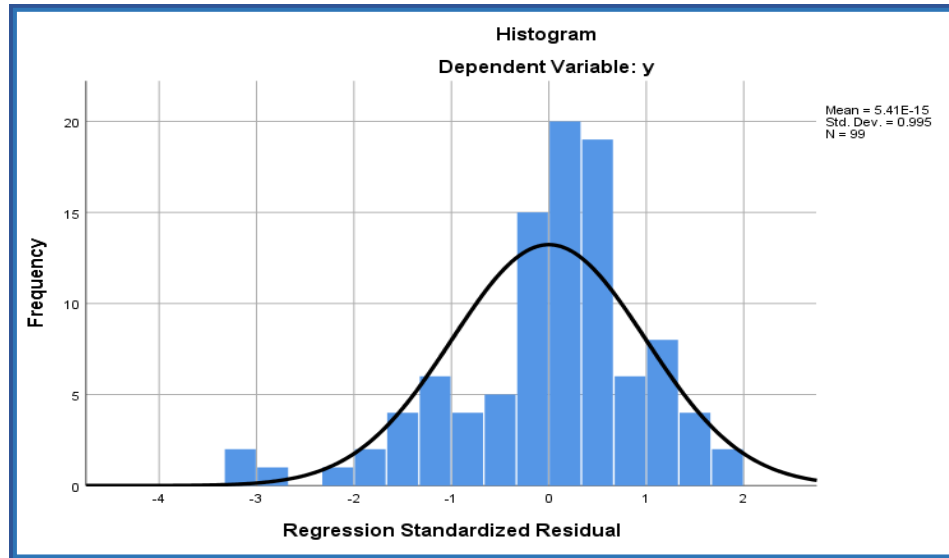
٢-كانت قيمة F المحتسبة (٢٨.٦٨) وهي اكبر من قيمة F الجدولية البالغة (٣.٩٤) وبذلك نقبل فرضية البحث التي تنص بوجود تاثير معنوي للمتغير الرئيسي " التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ " على مخاطر العمليات بثقة مقدارها ٩٩٪.

٣-بلغت قيمة الميل الحدي لتاثير المتغير الرئيسي " التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ " ٠.٤٧٩ " وهذا يدل على انه كلما يزداد الاهتمام بمستويات المتغير الرئيسي " التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ " بمقدار وحدة واحدة يزداد المتغير التابع " الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية" بمقدار "٠.٤٧٩" على التوالي علماً ان هذا التاثير معنوي بسبب كون قيمة اختبار T المحسوبة اكبر من الجدولية. وبالتالي ستكون المعادلة التنبؤية:

$$Y=0.479+1.944X$$

من خلال فحص بواقي الانموذج الرياضي المقدّر تبين انها تظهر نفس سلوك التوزيع الطبيعي كما في الشكل رقم (٤) ادناه وهذا يدل على صحة الانموذج الرياضي المفترض .

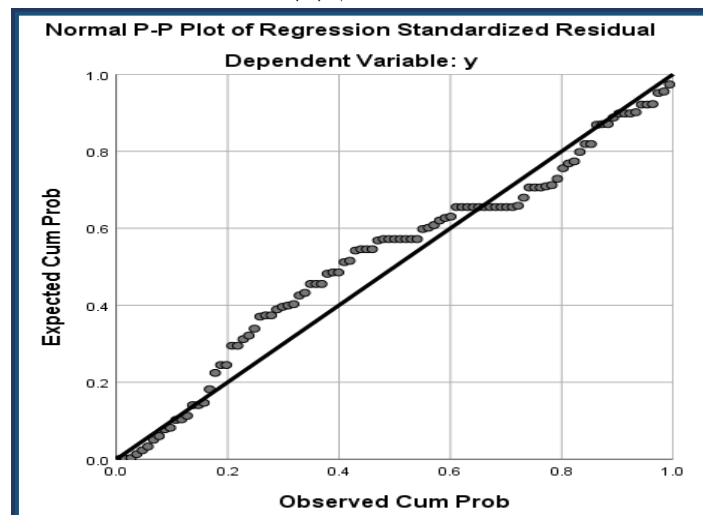
الشكل رقم (٤)



المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج برنامج الـ (SPSS)

من خلال فحص بواقي الانموذج الرياضي المقدّر تبين انها تقترب من المحور الاساسي كما موضح في الشكل رقم (٥) ادناه، وهذا يدل على صحة الانموذج الرياضي المفترض

الشكل رقم (٥)



المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج برنامج الـ (SPSS)

وفي ضوء ما تقدم اعلاه فإنه تم اثبات فرضية البحث التي تنص " يساهم التدقيق الخارجي باستخدام معيار التدقيق الدولي 315 في الحد من مخاطر العمليات الإلكترونية "

المبحث الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

في هذا المبحث سيتم تناول الاستنتاجات النظرية والعملية التي توصل اليها البحث و تضمن اهم التوصيات التي تقابل الاستنتاجات التي عرضها.

أولاً: الاستنتاجات

- ١- وجود علاقة طردية ما بين التدقيق باستخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ و مخاطر العمليات الإلكترونية مما يعكس أهمية تطبيق المعيار في عملية التدقيق.
- ٢- يساهم معيار التدقيق الدولي ٣١٥ بشكل جوهري في تعزيز قدرة المدقق على فهم بيئة المعلومات التي تعمل ضمنها الوحدة .
- ٣- ان تطبيق متطلبات المعيار ٣١٥ يساعد في الكشف المبكر عن مخاطر العمليات الإلكترونية المرتبطة بالاختراقات والتلاعب بالبيانات وضعف الضوابط العامة لتقنية المعلومات .
- ٤- ان التأهيل والتدريب المهني للمدققين الخارجيين والداخليين في مجالات تدقيق نظم المعلومات بما ينسجم مع متطلبات المعيار والتطور المتسارع في بيئة الاعمال الرقمية
- ٥- ان تطبيق متطلبات المعيار يعد عاملاً حاسماً في تقليل مخاطر العمليات الإلكترونية وخاصة في الوحدات التي تعتمد بشكل واسع على الانظمة المحوسبة .
- ٦- يساهم تطبيق متطلبات المعيار في تعزيز مهنية المدقق من خلال الزامه باستخدام الحكم المهني في تقييم مخاطر تقنيات المعلومات مما يرفع من جودة التدقيق في ظل التحول الرقمي.
- ٧- ان ضعف تطبيق المعيار يؤدي الى ارتفاع مخاطر العمليات الإلكترونية مما يعكس الحاجة الى زيادة الوعي والتدريب المهني للمدققين في ظل تدقيق الانظمة الالكترونية.
- ٨- ان تطبيق متطلبات المعيار يمثل اداة وقائية اكثر من كونه اداة علاجية اذ يركز على منع مخاطر العمليات الإلكترونية قبل وقوعها من خلال الفهم الشامل للمنشأة وبيئتها ونظم المعلومات المستخدمة فيها .
- ٩- يساعد النقيص الدوري الذي تجرّه الادارة على مواكبة التغييرات التقنية والحد من ظهور مخاطر جديدة غير متوقعة في البيئة الرقمية.

ثانياً: التوصيات

- ١- يستحسن للمدقق استخدام معيار التدقيق الدولي ٣١٥ بالإضافة الى معايير التدقيق الدولية والمحلية الاخرى جنباً الى جنب من اجل ضمان كفاءة عملية التدقيق وتخفيض مخاطر العمليات الإلكترونية الى ادنى حد ممكن.
- ٢- من الملائم تعزيز الالتزام بتطبيق متطلبات معيار التدقيق الدولي ٣١٥ في جميع مراحل عملية التدقيق لما له من دور فاعل في تحديد وتقييم مخاطر العمليات الإلكترونية .
- ٣- من الافضل زيادة التأهيل والتدريب المهني للمدققين الخارجيين والداخليين في مجالات تدقيق نظم المعلومات بما ينسجم مع متطلبات المعيار والتطور المتسارع في بيئة الاعمال الرقمية .
- ٤- العمل على تطوير انظمة الرقابة الداخلية الالكترونية في المؤسسات وخاصة ضوابط التطبيقات مما يساهم في تقليل مخاطر العمليات الإلكترونية والحد منها.
- ٥- بالامكان الاستعانة بالمختصين في تكنولوجيا المعلومات واشراكهم ضمن فريق التدقيق عند تدقيق المنشآت التي تعتمد بشكل كبير على الانظمة الالكترونية .
- ٦- من المناسب اصدار ادلة او لائحة استرشادية محلية من الجهات الرقابية والمهنية المختصة لتطبيق المعيار في عملية التدقيق.

- ٧- تشجيع الوحدات على توثيق إجراءات وضوابط العمليات الالكترونية بشكل واضح مما يساعد المدقق على فهم بيئة العمل وتقييم مخاطر العمليات الإلكترونية بدقة وفقا لمتطلبات المعيار .
- ٨- يفضل تعزيز التكامل بين معيار التدقيق الدولي ٣١٥ وبقية المعايير الاخرى ذات الصلة وتحديد معيار الاستجابة للمخاطر ٣٣٠ لضمان معالجة فعالة للمخاطر الالكترونية التي تم تحديدها وتقييمها .
- ٩- يمكن اجراء تقييم دوري للمخاطر الالكترونية من قبل الادارة و من خلال التنسيق مع المدققين من اجل مواكبة التغييرات التقنية والحد من ظهور مخاطر جديدة غير متوقعة.

REFERENCES

١. التكريتي، كامل ممدوح كامل، ٢٠٢٢، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية في الشركات العراقية المساهمة العامة (من وجهة نظر مدققي الحسابات العراقيين)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
٢. باشا، كريمة شايب، ٢٠١٨، (آليات الحماية من مخاطر الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري)، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيبي علي البلدية ٠٢، الجزائر، (المجلد ٠٧، العدد ٠٢).
٣. خالد، كوثر سعيد عدنان، ٢٠١٢، حماية المستهلك الإلكتروني، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
٤. رحالي سيف الدين، (مخاطر الدفع الإلكتروني على المستهلك الإلكتروني)، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق بجامعة بومرداس، الجزائر، المجلد ١١، العدد ٢٠٢٢، ص ١٦٥.
٥. عايش، نعيمة وهاشمي، سمية، ٢٠٢٢، التنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في نسحين حوكمة الشركات / دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة ابن خلدون- تيارت -، الجزائر.
٦. عبد المطلب، عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية القاهرة، مصر، ٢٠٠٣.
٧. غياشة أميرة، الحماية القانونية للمستهلك في العقد الإلكتروني المبرم عبر الانترنت، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة ١، الجزائر، ٢٠٢٠-٢٠٢١.
٨. صاحب، احمد صلاح، ٢٠٢٥، دور تقنيات الحوكمة الإلكترونية في جودة التدقيق: إطار مقترح في عينة من شركات التدقيق العراقية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس امناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
٩. قزير، عبدالحفيظ وسقراوي، مرزوق، ٢٠٢٠، دور التدقيق الخارجي في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية / دراسة ميدانية، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
١٠. محمد، كنار جاسم والبيدي، صبيحة برزان فرهود، ٢٠٢٢، إجراءات تدقيق المخالفات المحاسبية على وفق معايير التدقيق الدولية / بحث تطبيقي في مديرية بلدية كربلاء، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٧)، العدد (٦٠)، الصفحات (٢٨٨-٢٧٣)، جامعة بغداد.
١١. معيار التدقيق الدولي 315 (المعدل في ٢٠١٩)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠.
١٢. ميلودي، حسنية ميرة مایسة وبكرواي، صفية، ٢٠٢١، دور معايير التدقيق في تحسين جودة التدقيق الخارجي / دراسة عينة من محافظي الحسابات وخبراء محاسبين، مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أحمد دراية - أدرار -، الجزائر.
١٣. نايف، علي محمد، ٢٠٢٣، تدقيق النظام المصرفي الإلكتروني الشامل وتأثيره في الكشف عن مخاطر الاعمال/ بحث تطبيقي، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
١٤. هادي، رماح عقيل، ٢٠٢٤، دور المدقق في تدقيق شركات الدفع الإلكتروني وفق معايير التدقيق الدولية/برنامج تدقيق مقترح، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

15.(IAASB, International Auditing and Assurance Standards Board, 2025).

16.Akintoye K. A. & Araoye O. I. , 2011, Article in International Journal of Computer Applicatis, Volume 25– No.8, July 2011 , Nigeria.

17.Graham, T (2002), „Dispute resolution: E-Fraud and Jurisdiction“, viewed 4 February 2002, http://www.tjguk.com/topical/litigation/efraud_and_jurisdiction_winter2001.html



- 18.Hadi, R. A., & Ibrahim, M. A. (2026). Proposed framework for auditing the electronic payment companies according to international standards on auditing (ISA). In A. A. Hameed & A. Jamil (Eds.), Digital transformation in achieving sustainable development of management, economic, and applied sciences (pp. 369–394). Springer Nature. https://doi.org/10.1007/978-3-032-01592-1_23
- 19.International Auditing and Assurance Standards Board, 2022, ISA 315 (Revised 2019), Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement First-Time Implementation Guide, pp. (1-31).
- 20.Kurniawan, Yohannes and Mulyawan Archie Nathanael, 2023 , The Role of External Auditors in Improving Cybersecurity of the Companies through Internal Control in Financial Reporting , Journal of System and Management Sciences ,Vol. 13(2023) No. 1, pp. 485-510 , Indonesia
- 21.Kesimli, Iffet, 2018, External Auditing and Quality, Springer Nature Singapore.
- 22.Kishnani & Das, 2024, Dual-Technique Privacy & Security Analysis for E-Commerce Websites Through Automated and Manual Implementation.
- 23.Mohlala, Mowele & Grochalska, Joanna & Gororo, Martin & Arde, Atilla,2018, External Audit Arrangements at Central Banks.
- 24.Sahib, A. S., & Ibrahim, M. A. (2025),The role of e-governance techniques in audit quality: E-auditing as a model ,Journal of Economics and Administrative Sciences, 31(149), 92–113,<https://doi.org/10.33095/qe8>.